من المتوقع ارتفاعها في الأرباع القادمة

ترسية المشاريع بالكويت كانت ضعيفة في الربع الثالث من 2018

ارتفعت وتيرة ترسية المشاريع في الربع الثالث 2018 بالمقارنة مع الربع السابق (حين وصلت لأدنى مستوى في عدة سنوات)، ولكنها بقيت ضعيفة نسبيا مقارنة مع 2017، لتبلغ قيمة الترسيات نحو 380 مليون دينار كويتي فقط، أي حوالي نصف معدل الترسيات في كل أرباع عام 2017. حيث شكلت التأخيرات الرسمية واللوجستية والإلغاءات السبب الرئيسي وراء تراجع عدد الترسيات منذ بداية 2018، وكذلك نتيجة لتحويل المشاريع المجدولة إلى وقت لاحق من السنة. وتبلغ قيمة ما تم ترسيته من مشاريع منذ بداية السنة وحتى الآن 1.1 مليار دينار كويتي، أي 29% فقط من المخطط له لسنة 2018 والبالغ 3.8 مليار دينار كويتي. ولذلك من غير المرجح، وفق هذه الوتيرة، أن يتم تحقيق هذا الهدف مع نهاية العام.

و من المرجح أن ترتفع وتيرة ترسية المشاريع مستقبلا في الأرباع القادمة، وذلك بحسب البيانات الصادرة عن MEED. ويستند هذا التوقع بشكل جزئي إلى ترحيل مشاريع 2018 إلى 2019 بسبب التأخيرات، إضافة إلى مشروع كبير في قطاع البتروكيماويات متوقع في 2019، بقيمة 3 مليار دينار. ويتوقع أيضا أن يرتفع عدد المشاريع في قطاعات الطاقة والماء والبناء والتشييد بشكل كبير في 2019. كما تم تقييم قيمة المشاريع المخطط لها في 2019 بحوالي 9 مليار دينار كويتي، وهي تعادل المستويات المرتفعة التي شهدتها الفترة 2014-2015.

■ التأخيرات التقنية والقانونية السبب الأساسي في تدني ترسية المشاريع هذا العام

وإضافة إلى ذلك، نعتقد أن الظروف الاقتصادية تبقى مساعدة للنمو في مجال المشاريع، إذ أن توقعات أسعار النفط تبقى مرتفعة وعجز الميزانية يستمر بالتقلص. وإلى جانب ذلك، يبقى معدل التضخم ومعدلات الفائدة منخفضة وتساعد على الإنفاق والنمو. ونعتقد أن تسعى الحكومة جاهدة لحل مشكلة التأخير وتسليم هذه المشاريع في الفترة القادمة، إذ أن هذه الترسيات ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت تشكل أساس خطط التنمية التي تعتمدها الحكومة والتي تهدف إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتنويعه.

البناء والتشييد

كان قطاع البناء والتشييد في طليعة القطاعات من حيث قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها والتي بلغت قيمتها 613 مليون دينار كويتي في الثلاثة أرباع الأولى من 2018. وشملت مشاريع كبرى في البنية التحتية، بما فيها مشاريع إسكان ضخمة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، مثل جنوب/غرب عبدالله المبارك وشرق تيماء، وكذلك مبنى قصر العدل الجديد الذي يشرف على إنشائه الديوان الأميري، ومشروع مبنى الحرس الوطني في معسكر كاظمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم هذه الترسيات تمت في الربع الثالث، ومن المحتمل أن تتم ترسية ما قيمته 420 مليون دينار من المشاريع في ما تبقى من 2018، ونحو 1.7 مليار دينار في 2019. وتشمل أبرز المشاريع القادمة مشروع مدينة إسكان منخفضة التكاليف في الجهراء والصليبية، التابع للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، ومستشفى القوات المسلحة الكويتية، والتي تبلغ قيمة كل منهما 510 مليون دينار.

المواصلات

لم يحظ قطاع المواصلات بأية ترسية في الربع الثالث من 2018، ولكنه حصل على ثاني أعلى ترسية مشروع حتى الآن في 2018 بقيمة مجموعها أقل بقليل من 300 مليون دينار، وهو رقم لا يزال منخفضا مقارنة بالمعدل الربعي المحقق في 2017 والبالغ 660 مليونا. وتعود هذه الترسيات إلى عدد من أشغال الطرق الكبيرة في الربع الأول، بما فيها أعمال البنى التحتية الرئيسة في مدينة جنوب المطلاع ووزارة الأشغال العامة - مشروع الطريق الإقليمي الجنوبي للهيئة العامة للطرق والنقل البري. ولكن الترسيات لم تجر بحسب الجدول في الربعين الثاني والثالث، ومن الأرجح أن يعود السبب في ذلك إلى استمرار إعادة هيكلة الهيئة العامة للطرق والنقل البري بسبب إجراء مراجعة للتفويض الممنوح لها. وقد تم بالفعل إلغاء عدد من مشاريع الطرق أو تعليقها، ولكن من الممكن أن يتحسن الوضع في الربع الأخير من هذا العام وفي السنة القادمة، شرط ألا يحصل المزيد من التأخير التقني أو القانوني الذي قد ينجم عن عدم التقدم المطلوب من مراجعة تفويض الهيئة العامة للطرق والنقل البري. وجدير بالذكر أن قيمة المشاريع المخطط لها تبلغ 1.1 مليار دينار في الربع الرابع من 2018، و510 مليون دينار في 2019.

النفط والغاز والكيماويات

يتوقع أن يشهد قطاع البتروكيماويات، الذي كان ساكنا لحوالي 13 سنة، بعض التجدد في نشاطه السنة القادمة، حيث يعد مشروع مجمع الزور للبتروكيماويات، البالغ قيمته 3 مليار دينار، في مرحلة التأهيل المسبق

■ ترسية المشاريع قد ترتفع خلال الربع الرابع بسبب خطط لمشاريع كبيرة في مجال الكيماويات والطاقة والماء

ويساهم بحوالي نصف الترسيات المتوقعة في 2019 (مقرر للربع الثاني). وقد تأخر طرح مناقصة هذا المشروع من 2018 بسبب عائق مرتبط بإعادة تصميم مصفاة الزور النفطية البالغة قيمتها 5.1 مليار دينار، والذي يرتبط بها المشروع. وجاءت إعادة التصميم بعد قرار وزارة الكهرباء والماء باستخدام الغاز الطبيعي بدلا من النفط كما كان مخططا له سابقا من أجل توليد الطاقة، وبدوره تسبب ذلك في تأخير تنفيذ مجمع البتروكيماويات، الذي سيكون متكاملا مع المصفاة. ويرجع المزيد من التأخير إلى إنشاء خط أنابيب للإمداد بقيمة 255 مليون دينار تم طرحه في 2014، ولكنه ألغي في 2017، بحسب MEED. وتتوقع أيضا أن تتم ترسية مشاريع نفط وغاز بقيمة 500 مليون دينار في ما تبقى من 2018، و820 مليون دينار إضافية في 2019، أي أعلى بكثير من قيمة المشاريع التي تم ترسيتها هذه السنة والبالغة 105 مليون دينار.

الطاقة والماء

بلغت ترسيات مشاريع الطاقة والماء 155 مليون دينار منذ بداية السنة وحتى الآن (حتى نهاية الربع الثالث من 2018)، ولكن يمكن أن ترتفع إلى 277 مليون دينار مع نهاية السنة، بسبب عدد من المشاريع المخطط لها في الربع الرابع. وبالرغم من انخفاض هذا المبلغ مقارنة مع 2017 والبالغ قيمتها 900 مليون دينار، يتوقع أن تزداد مشاريع الطاقة والماء بقوة في 2019، حيث تبلغ قيمة المشاريع المخطط لها 2.9 مليار دينار. وقد تمت كل الترسيات هذه السنة في الربع الأول فقط، نتيجة بعض العوائق التي تضمنت تأخير مشروع شمال الزور المستقل لتوليد الطاقة وتحلية الماء بسبب نزاع تعاقدي بين هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمستثمرين بخصوص نقاط فنية في تمويل المشروع، وكذلك التأخير في إدراجه في بورصة الكويت والطرح الأولي للاكتتاب العام الذي كان مقررا أصلا في بداية هذه السنة. وتتضمن المشاريع الرئيسة القادمة للماء والطاقة المرحلة الثانية والثالثة من مشروع شمال الزور المستقل ومحطة التويصيب لتوليد الطاقة وتحلية الماء، وهما مشروعان تابعان لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتبلغ قيمتهما معا 1.4 مليار دينار. وقد خصص أيضا مبلغ 300 مليون دينار لمجمع الشقايا للطاقة المتجددة، وهو مشروع مشترك بين وزارة الكهرباء والماء ومعهد الكويت للأبحاث العلمية. و نظرا للطبيعة الصعبة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فليس من المستبعد أن تشهد مشاريع هذا القطاع المزيد من التأخير.

الرسم البياني ٢: المشاريع المرسية
(ربع سنوي)

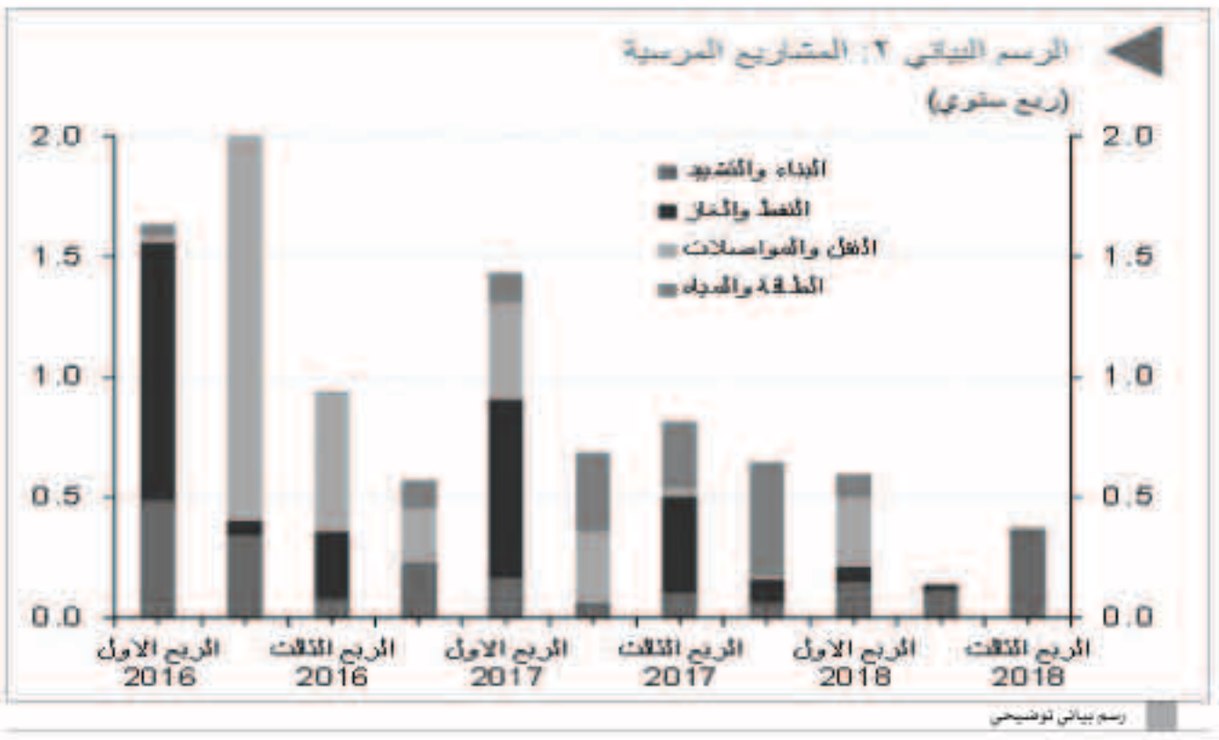

رسم بياني توضيحي

قطاعا البناء والتشييد والمواصلات الأكثر نشاطاً في 2018

لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية تجتمع اليوم بالكويت

يعقد محافظو مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاجتماع الحادي والسبعين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس اليوم الاحد في مقر بنك الكويت المركزي.

وقال بيان صحفي صادر عن بنك الكويت المركزي ان محافظ البنك الدكتور محمد الهاشل سيترأس جلسات الاجتماع المذكور وسيشارك أيضا في الاجتماع التاسع والاربعين لمجلس ادارة المجلس النقدي الخليجي والمقرر انعقاده في اليوم نفسه.

وأوضح البيان انه من المقرر ان يناقش اجتماع لجنة المحافظين العديد من الموضوعات والقضايا الأساسية ذات الصلة بالجهود المتواصلة الرامية الى تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وحشد الطاقات لزيادة تحصين القطاعات المصرفية والمالية خصوصا واقتصادات دول المجلس عموما من تداعيات مختلف التحديات الاقليمية والعالمية في هذه المرحلة.

أرشيفية لاجتماع لجنة المحافظين السابق في الكويت في شهر مارس الماضي

واضاف ان محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس سيستعرضون تقارير ومحاضر اجتماعات عدد من اللجان الفنية المنبثقة عنها لاسيما لجنة الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي والتي تضطلع بمهام حيوية خصوصا فيما يتعلق بآليات ادارة المخاطر والحوكمة والاشراف على الالتزام بتطبيق معايير (بازل3) واللجنة الفنية لنظم المدفوعات ولجنة المعاهد والكليات المصرفية.

وافاد بان الاجتماع ال 71 سيناقش بالاضافة إلى ما سبق الأبعاد المختلفة للتطورات النقدية والمالية التي تشهدها دول المجلس في المرحلة الراهنة وآفاقها المستقبلية وكذلك المستجدات في مجالات عمل المجلس النقدي الخليجي.

وذكر ان لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول التعاون تجتمع عادة مرتين سنويا بصورة دورية بغرض تبادل وجهات النظر والتشاور حول ابرز القضايا الاقتصادية والنقدية والمصرفية المشتركة والمتعلقة باعمال مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس.

وقال البيان ان محافظ (المركزي) الدكتور محمد الهاشل سيترأس الاجتماع ال(49) لمجلس ادارة المجلس النقدي الخليجي ويضم محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية للدول الاعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي لدول الخليج العربية وهي البحرين والسعودية وقطر والكويت وتترأس الكويت دورته الحالية.

واوضح انه من المقرر أن يواصل مجلس ادارة المجلس النقدي الخليجي مناقشاته حول خطوات استكمال البناء المؤسسي والتنظيمي للمجلس النقدي الخليجي بما في ذلك الاستراتيجيات والخطط التشغيلية اللازمة لاستكمال متطلبات الاتحاد النقدي.

«أسواق المال»: تحسن الكويت لـ «التنافسية العالمية 2018» يشير إلى استقرار اقتصادها الكلي

قالت هيئة أسواق المال الكويتية أمس السبت إن تحسن الكويت في التقرير السنوي ل(التنافسية العالمية 2018) يشير إلى تحسنها فيما يزيد عن نصف مؤشرات التقييم من ناحية واستقرار الاقتصاد الكويتي الكلي من ناحية أخرى.

وأضافت الهيئة في بيان صحفي أن تنافسية الاقتصاد الكويتي خلال العام الماضي عززتها مقومات عدة بعضها يتصل بأنشطة الأوراق المالية وتحديدا المؤشرات الثلاث ذات الصلة بتلك الأنشطة والتي تضمنتها مؤشرات التقييم ال90.

وأشارت إلى استقرار مؤشري «تشريع لمنع تضارب المصالح» و«حوكمة المساهمين» موضحا أن المؤشر الأول حافظ على رصيده البالغ (0ر57) في مقياس القرب من الأداء الأفضل كما حافظ المؤشر الثاني بدوره على رصيده السابق والبالغ (0ر53) وفق المقياس ذاته.

ولفتت إلى توجهات عدة للهيئة وضعتها موضع التنفيذ مؤخرا على صعيد هذين المؤشرين سواء مؤشر «منع تضارب المصالح» الهادف لحماية المساهمين من إجراءات سوء استخدام أصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية وكذلك مؤشر حماية حقوق المساهمين الهادف بدوره لحماية حقوق مساهمي الشركات.

وقالت إن أبرز التوجهات ذات الصلة بحماية حقوق المستثمرين الأقلية يتمثل في إصدار القرار رقم (57) لسنة 2018 بشأن تعديل كتب عدة في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة رقم (7) لسنة 2010 وتحديدا الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) وال11 (التعامل في الأوراق المالية) وال12 (قواعد الإدراج) وكذلك ال15 (حوكمة الشركات).

وأضافت أنه «من المنتظر لتلك التعديلات أن تعكس نموا ملحوظا في رصيد هذين المؤشرين في تقارير التقييم المقبلة مع وضع تلك التعديلات موضع التطبيق لاسيما مع ترافقها بتوجهات حاسمة تتصل بتطوير سوق المال في إطار مشروع متكامل للهيئة لتطوير منظومة عمل أسواق المال كاملة».

وأكدت قطعها شوطا في إطار هذا المشروع والذي يتضمن تغييرات جوهرية في مختلف الجوانب التشريعية والتنظيمية للمهام ذات الصلة بانشطة الأوراق المالية.

وبينت أن لهذا المشروع إضافة إلى الوصول بتوجه خصخصة السوق إلى مراحله النهائية الأثر الأبرز في تحقيق النجاحات الاستثنائية التي تحققت خلال الفترة الماضية كترقية البورصة المحلية إلى مصاف الأسواق الناشئة ووضع الكويت في قائمة الاستشارة للترقية إلى فئة الأسواق الناشئة في مؤشر (MSCI).

وقالت إنه بالنسبة للمؤشر الأخير المتعلق بالقيمة السوقية لأسواق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ورغم تراجعه الطفيف وفقا للتقييم الأخير فإن الهيئة كلفت فريق عمل متخصص لديها بدراسة المؤشر المذكور أعلاه بناء على البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات.

وتابعت أنه «بناء على تقييمنا لما ورد في وصف الآليات التي تتضمنها كتب المعلومات النقية لدى مؤشر التنافسية العالمية لوحظ بأن المؤشر سجل ارتفاعا طفيفا وتحسنا نسبيا خلال السنوات 2014-2016 مقارنة بالفترة التي تسبقها».

وكانت وزارة المالية الكويتية أعلنت أن التقرير السنوي ل(مؤشر التنافسية العالمية 2018) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أظهر تقدم الكويت مرتبتين لتحتل المرتبة ال54 عالميا مقارنة بالعام الماضي.

وأضافت (المالية) أن تقرير مؤشر التنافسية الذي أظهر احتلال الكويت المرتبة الأولى عالميا في استقرار الاقتصاد الكلي عكس تحسن مرتبتها في 47 مؤشرا من أصل 90 لقياس لقطاعات مختلفة.

وأسست هيئة أسواق المال الكويتية كهيئة مستقلة تقوم بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة.

«التجارة»: تحسن 8 مؤشرات لأعمالنا في «التنافسية العالمية 2018»

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس السبت إن مؤشرات أعمالها في التقرير السنوي ل(التنافسية العالمية 2018) شهدت تحسنا في ثمانية مؤشرات ما ساهم في ترقية تنافسية الكويت إلى المرتبة 54 عالميا.

وأوضحت (التجارة) في بيان صحفي أن المؤشرات الثمانية تمثلت في مؤشر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخفض تكلفة إنشاء المشاريع التجارية الجديدة والوقت المتطلب لإنشاء المشروعات الجديدة وانطباع المستثمرين تجاه خطورة المشاريع الجديدة والرغبة في تفويض السلطة ونمو الشركات ذات الطابع الابتكاري والشركات المبنية للأفكار المدمرة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وكانت وزارة المالية الكويتية أعلنت أن التقرير السنوي ل(مؤشر التنافسية العالمية 2018) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أظهر تقدم الكويت مرتبتين لتحتل المرتبة ال54 عالميا مقارنة بالعام الماضي.

وأضافت (المالية) أن تقرير مؤشر التنافسية الذي أظهر احتلال الكويت المرتبة الأولى عالميا في استقرار الاقتصاد الكلي عكس تحسن مرتبتها في 47 مؤشرا من أصل 90 لقياس لقطاعات مختلفة.